السنة

اسس الحكم في الاسلام

(٢)

تجليد دكتب
صباح الدقر

297.617:Sa18uA

السـمان ، محمد عبد الله .

ا... الحكم في الاسلام .

297.617
Sa18uA

J. Lib.

LD JAN 1987

Oct1 '58

NO 24 '8

NOV 12 '60

OCT 1

MAY 1 Q 1962

297.617
Sa 18u H:c.1

رسائل الفكرة الإسلامية

٤

أسس الحكم في الإسلام

القاهرة
دار الكتاب العربي

محمد عبد الله السمان

قروش ٣

الطبعة الأولى { ربيع الأول ١٣٧٣ هـ
نوفمبر ١٩٥٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الإهداء

إلى الشعوب المسلمة التى لم تزل مغلوبة على أمرها ، محكومة حكما إقطاعياً جائراً ، ينفر الإسلام منه ويأباه . . !

وإلى الأسر المتحكمة فى بلاد المسلمين ، التى لم تزل تحكم الشعوب حكما إرهابياً بالسوط والسيف ، والسجن والمعتقل . . !

إلى هؤلاء المغلوبين والغالبين أهدى هذه الرسالة ، لعل فيها إيقاظا للمغلوبين ، وعظة للغالبين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الذى لا ريب فيه أن الألوف المؤلفة من المسلمين الموزعين هنا وهناك ، تنظر إلى الحكم نظرة سطحية ، نظرتهم إلى الكماليات من الأمور .

وقل أن تستوعب نظرتها إلى الحكم - ولو قليلا - من التفكير والعناية والاهتمام ، ولو استوعبت نظرتهم هذه الأمور ، واعتبرت الحكم جزءاً مهماً من كيانها ، وثيق الصلة بحاضرها ومستقبلها ، لتغيرت أحوالها واستقامت شؤونها .

ونظرة الشعوب الهينة إلى الحكم ، جعلت الحكام ينظرون إلى الشعوب نظرة أشد هوانا من نظرتهم ، وأكثر استخفافا منها .

ونشأ بسبب هاتين النظريتين التوأمين هوة سحيقة ، وأصبحت الشعوب المحكومة تنظر إلى الحكام نظرتهم إلى

عصابات اللصوص وقطاع الطرق ، كما أصبح الحكام ينظرون إلى الشعوب المحكومة نظرتهم إلى قطائع الأغنام وكتائب الرقيق . ! ونظرة الحاكمين إلى المحكومين ليست فى حاجة إلى دراسة أو توضيح ، لأنها جاءت جزاء وفاقا لنظرتهم إلى الحكم والحاكمين .

أما السر فى نظرة المحكومين إلى الحكم نظرة الزهد ؛ فهو التربية الهزيلة ، والتنشئة الخالية من كل معانى القوة . ومن أين للمحكومين التربية الصحيحة والتنشئة القوية ، وجهات التربية فى بلاد المسلمين أهون من أن تشرف على تربية الشعوب ، وأتفه من أن تهيىء للحياة جيلا فتيا قويا .

وجهات الاختصاص تنحصر ـ تقريبا ـ فى ثلاث :

علماء الدين ، والجماعات الدينية ، والصحافة الإسلامية .

أما علماء الدين . . . فيعتبرون الحديث عن الحكم والحكومات ضربا من السياسة ، والسياسة فى نظرهم يجب أن ينزه عنها الدين . . . الدين الذى ارتضوه هم للمسلمين لا الذى رضيه الله لعباده .

ثم إن علماء الدين لا يرغبون فى المتاعب ، وهم إما موظفون حكوميون ، وإما من المتطلعين إلى الوظائف والمناصب . . . وما لهم والسياسة ؟ وأمامهم الحديث فى مجالات لا حصر لها ، من الفقه المعقد ، والتفسير المضطرب ، والمسائل الجدلية ، والموضوعات التافهة أو ما إلى ذلك .

وأما الجماعات الدينية . . . فمن الفضيحة أن يعتمد عليها فى تربية الشعوب وتوجيهها ، لأنها جماعات أوجدها الفراغ والأهواء والارتزاق والرغبة فى الظهور ، ولأنها جماعات ليس لها أهداف يعتد بها ، ولا منهاج يطمأن إليه . .

وبينما تقوم هيئة الإخوان المسلمين فى الشرق بتخليص الشبيبة من المهانة والضعف ، إذ بهذه الجماعات تجر المسلمين إلى الوراء تاركين الخلق للخالق والدين للديان . . !

أما الصحافة الإسلامية . . فمن الخطأ الفاحش أن يعترف بوجودها ، لأن ثرثرتها تضيع دائماً فى زحمة الصحف السياسية الكبرى ، ولأن روادها عادة هم رواد المساجد والجماعات الدينية

النائمة ، وهؤلاء لا يؤمنون إلا بحياة الدعة والتواكل والخمول ، ولا يعنيهم شيء من أمر الإسلام والمسلمين .

وبجانب جهات الاختصاص الفاشلة فى تربية الشعوب وتوجيهها ، تقوم جهات أخرى ، مهمتها النزول بالشعوب المسلمة إلى الدرك الأسفل من الحياة ، وأبرز هذه الجهات هى الطرق الصوفية البلهاء ، التى تطلق الحكومات الإقطاعية لها العنان لتخدير الشعوب وتنويمها ، ولتظل فى غفلة غالدة عن جورها وطغيانها . .

وليس أدل على هذه السخافة ؛ من أن شيخ مشايخ الطرق الصوفية كان يعين فى عهد أسرة محمد على بمصر بمرسوم ملكى ، كما يعين رئيس مجلس الوزراء ، وشيخ الجامع الأزهر سواء بسواء . .

* * *

وحين يوهب للشعوب المسلمة جبهات للتربية السليمة والتوجيه الصحيح ، لا بد أن تنهض من كبوتها ، وتقف على قدميها . .

نريد علماء مسلمين يفهمون حقيقة الإسلام قبل أن يتصدوا لتدريسه للمسلمين ، ويبرزون معانيه الحية التى تتصل بحياتهم ، قبل أن يتقنوا شرح نعيم الجنة وعذاب جهنم ، وظلمة القبر ، ووقفة المحشر . .

ونريد جماعات إسلامية تؤمن بأن الإسلام رسالة تهيئ للبشرية حياة كريمة عزيزة ، وبأنه أسمى من أن يكون ميداناً للخلافات فى أهزل المسائل وأتفهها .

ونريد صحافة إسلامية قوية ، توقن بأن رسالتها هى النهوض بالشعوب حتى يكون لها وجود ، والوقوف بجانبها دائماً حتى تعترف بها الحكومات ، والذود عن حرياتها حتى تثبت لها كرامتها .

إذا تيسر للمسلمين هذه الجبهات كما يراد لها ، استطعنا أن نصل إلى كل ما نهدف إليه ، من مقومات العزة والحرية والكرامة . ؟

القاهرة — محمد عبد الله السمان

تمهيد

الحكم فى الإسلام

إن أية أمة من الأمم ، أو أية دولة من الدول ، لا بد أن تتكون من عناصر ثلاثة :

وطن ، وشعب ، وحكومة

فالوطن يؤوى الشعب ، والشعب يذود عن الوطن ، والحكومة بعدئذ ترعى الوطن وتنظم حياة الشعب .

ولا تعتبر الدولة دولة ، ولا الأمة أمة ، إذا فقدت عنصراً من هذه العناصر الثلاثة ، لأن كلا منها مكمل للآخرين .

والإسلام يعتبر الحكم عنصراً حيويا فى تكوين الدولة ، لأنه المهيمن على شؤون الوطن والشعب معاً ، ولا ينتظم سير الحياة فيها بدونه .

وليسنا فى حاجة إلى دليل أو برهان ! لأن الإسلام لم يكن دينا تعبدياً فحسب ، ولم يكن مجرد رسالة إنسانية فحسب ، ولكنه كان فوق هذا وذاك دولة لها كيانها ، ولها مقوماتها ولها نظامها .

وقد بدأت هذه الدولة بعد الهجرة تأخذ فى التكوين الكامل ، فولى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه الوظائف العامة ، كما ولى بعضهم الإمارات التى سيطر عليها المسلمون فى فتوحاتهم .

وقد كان الرسول يمثل رئيس الدولة ، كما كان مصدر التشريع ، وكان أمثال أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم بمثابة الوزراء ، كما كان خالد وسعد وأبو عبيدة وغيرهم بمثابة قواد الدولة.

ولحق الرسول بالرفيق الأعلى ، ولم يشغل المسلمين مواراة جسده الشريف فى القبر عن تحديد وضع الحكومة ، وتم وضع الحكومة على الكيفية التى ارتضاها المسلمون . .

* * *

والحكم الإسلامى يعتبر من طراز وحيد ، وليس من الإنصاف له ، أن نطلق عليه اسماً من أسماء الحكم الذى سبقه والذى لحقه . .

وألوان الحكم التى سجلها تاريخ الإنسانية لم تكن إلا مجموعة من المحاسن والمساوئ ، ولسنا مبالغين إذا قلنا : إن

الإسلام قد ألم بمحاسنها وزاد عليها الكثير ، دون أن يستوعب ذرة من مساوئها .

فقد سيطر على البشرية ، ألوان من الحكم الديكتاتورى ، الذى فشا فى النازية والفاشية والشيوعية سافراً ، وفى الديمقراطية الزائفة متستراً ، ولكن هذه الألوان كلها لا تزن جناح بعوضة بجانب الحكم الإسلامى الخالص .

فهذه الألوان كلها إنما تقوم على أساس واحد هو سيادة الدولة سيادة مطلقة ، لتتلاشى بجانبها الشعوب ، وتظل إلى الأبد أداة مسخرة .

ولم تكن هذه السيادة وليدة العصور الحديثة ، وإنما هى مستمدة من التفكير اليونانى الذى أشاعه أفلاطون وأرسطو ومن إليهما.

والإسلام على نقيض هذه السيادة المزعومة ، إذ يعتبر سيادة الشعوب وحدها ، أما الدولة فهى خادم لها ليس إلا . .

وهذه الألوان تحتم على الشعوب من أجل مظهر الدولة ،

وإشباع أنانيتها وغرورها ، فقد سُخِّر الشعب الألمانى ، والإيطالى ، والروسى ، من أجل نزوات هتلر وموسيلنى وستالين ، ولا زال الشعب الإنجليزى والفرنسى والأمريكى يسخر من أجل إشباع نزوات ساستهم وأنانيتهم . .

والإسلام على النقيض ، لأنه يسخر الدولة من أجل رفاهية الشعب ، ويحتم عليها أن تهيئ له أسباب الراحة والنعيم .

وهذه الألوان كلها تفصل الحكم عن الأخلاق ، لأن الأخلاق فى نظرها ، وسيلة إلى الضعف ، وسياستها منذ أن وجدت قائمة على ذلك .

أما الإسلام فإنه يقيم الحكم على أساس من الأخلاق ، والأخلاق فى نظره أقوى دعائم الحكم .

***

الحكم . . والاستقرار

إن استقرار الدولة رهين باستقرار الحكم فيها ، ولن يكتب

لحكم ذرة واحدة من الاستقرار إلا إذا قام وارتكز على أسس سليمة متينة .

ولن نحتاج فى الوصول إلى هذه الأسس السليمة إلى كبير عناء ، ولا إلى كثير مشقة ، لأنها أوضح من أن يبحث عنها ، وأيسر من أن يسعى إليها . .

وهذه الأسس تنحصر — على وجه التقريب — فى ثلاثة تعتبر بمثابة أصول للحكم ، وهذه الأسس هى :

١ — الاعتراف بالإسلام .

٢ — الاعتراف بالشعب .

٣ — الحكومة المستقيمة .

والاعتراف بالإسلام هو القاعدة الأولى ، إذ لا يعتبر الحكم إسلامياً إلا إذا اعترف بالإسلام دستوراً وقانوناً ونظاماً ، لأن فيه ما يحقق الخير للحاكمين والمحكومين على السواء .

والاعتراف بالشعب هو القاعدة الثانية ، إذ لا يستقيم الحكم لدولة غير معترف بشعبها ، لأن الشعب بمثابة الحارس

على الحكم، والمشرف على الحكومة، فإذا اضطرب حبل الحكم فرض عليه السكون، وإذا اعوجت الحكومة قومها بيده.

واستقامة الحكومة هى الأساس الثالث، إذ أنها من ألزم اللوازم لاستقرار الحكم والشعب على السواء، واعوجاج الحكومة سبيل إلى الاستخفاف بالأساسين الآخرين، ولن يكتب ذرة من الاستقرار لدولة تستخف حكومتها بالدستور والشعب معاً.

هذه هى الأسس الثلاثة، مرتبطة ارتباطا وثيقاً، إذا تعاونت حققت للدولة الإسلامية إقامة الحق، وإقرار العدل، وتدعيم الاستقرار، وإرساء العزة والكرامة، وهذه جميعها أسمى ما يهدف إليه الحكم الصحيح فى كل زمان ومكان.

الاعتراف بالإسلام

هؤلاء المرتجفون . . . !

نحن نعلم علم اليقين أن هناك كثيراً من المسلمين وغير المسلمين ، يرتجفون ارتجافا للاسلامية حين ينادى بها المتعصبون لها دستوراً وقانوناً ونظاماً .

أما المسلمون من هؤلاء فليس لهم ذرة من العذر ؛ لأنهم فى الغالب من ذوى المنافع الشخصية ، والأهواء الرخيصة ، الذين يحول الإسلام دون بلوغهم منافعهم ، وتحقيقهم أهواءهم ، وفى مقدمتهم الطبقات الحاكمة ، وذوو الزعامات التافهة ، وأصحاب النفوذ من المرتزقة وأذناب الاستعمار . ويشارك هؤلاء فى حمقهم أصناف من الشباب الواقع تحت تأثير بعض المبادئ المستحدثة التى تهيئ لهم أن الأديان عقبة كأداء فى سبيل الإصلاحات التى تنهض بأمتهم .

أما الأولون فلا علاج لهم ، إلا أن يوهب للاسلام سلطانه فيمحو آثارهم من الوجود ، وأما هذا الشباب الواقع تحت تأثير بعض المبادئ المستحدثة ، فمن الواجب علاجه ، إذا استطعنا

أن نقدم له زاداً طيبا من الإسلام الخالص المصفى ، بعد أن نقنعهم قبل ذلك ، بأن الإسلام الحالى الذى يتدارسه المسلمون اليوم ، إنما هو إسلام مهلهل لا يمت إلى الإسلام الخالص المصفى بسبب .

ومن الحماقة أن يعالج أمثال هذا الشباب بفتوى يستصدرها ولاة الأمور من المفتين الرسميين فى بلادهم ، بأن هذه المبادىء كفر يلعنها الإسلام لعنا كبيراً ، ويلعن عاطيها ومتعاطيها وحاملها والمحمولة إليه .

وأما المرتجفون من غير المسلمين فالحقد المتوارث فى نفوسهم على الإسلام يحملهم على الكيد له .

وهؤلاء لو أنصفوا عقولهم من الحقد المتوارث فى نفوسهم ، لتمنوا أن ينشر الله لواء الإسلام على كل بلد يقيمون فيه ، فإن التاريخ لم يعرف عدلا كالعدل الذى قرره الإسلام لغير أتباعه ، هذا العدل الذى سجل التاريخ منه الكثير حين كان الإسلام يسيطر على بقاع واسعة من أوروبا وآسيا وأفريقيا .

واليوم الذى تسود فيه كلمة الإسلام فى بلاد المسلمين . ستعلم

هذه الأقليات الغير المسلمة أن فى الإسلام خيراً كبيراً ، إذا ما امتزج بالإنصاف ضميرها ، وتخلص من الهوى عقلها .

وهناك صنف من المسلمين يمسك بالعصا من الوسط ، ويتفنن فى أساليب الحيلة ، فإذا سألته عن التشريع الإسلامى . أجابك على الفور :

التشريع الإسلامى على العين و الرأس ، ولكن الوقت لم يسمح بعد ، فعندنا أجانب ، والتشريع الإسلامى يصطدم باقتصادياتنا . . وما إلى ذلك من الهراء . . !

والعجيب أن بعض المسئولين فى الدول الإسلامية المحتلة ، حين يناقشون فى التشريع الإسلامى يقولون :

يجب أن نتحرر أولا . . . !

وكأن التشريع الإسلامى عقبة كأداء فى سبيل تحرير البلاد !

وقد سئل الأستاذ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف فى مصر منذ أسابيع عن الحكم بالقرآن كدستور إلهى فأجاب :

« إن تشريعات الأمم وليدة استقرارها ، لأنها جزء من

الاستقلال فحرية التشريع جزء من الحرية العامة الكاملة ، والقرآن الذى نزل فى مكة مثلا خلال ثلاثة عشر عاما كان خلوا من التشريع ، وفى المدينة وبعد أن قامت الدولة الإسلامية بدأ القرآن يشرع ليحدد الحدود ، فينبغى أن نحرر بلادنا أولا ونحشد الجهود لذلك ثم نضع التشريعات التى تحميها[1] » .

وللأستاذ الباقورى منطقه ، ولكن الذى نفهمه ونؤمن به ، أن الاحتلال فى مصر لا يعتبر اليوم مبرراً للتهاون فى أمر التشريع الإسلامى ، لأنه ليس له ثمة أية سيطرة ولا أى نفوذ على تشريعاتنا ، ومصر دولة مستقلة استقلالا كاملا ، وحرة فى دستورها وقانونها وتشريعها .

والذى نفهمه ونؤمن به أيضاً ، هو أن تطور نشأة الدولة الإسلامية الأولى ، لم يكن إلا وسيلة لإرساء قواعد ثابتة لا تقبل تغييراً ولا تبديلا ولا التواء . .

إن التشريع الإسلامى أقوى وسيلة إلى تطهير بلادنا من المحتل الغاصب ، لأنه يملى علينا أن الكفاح فى سبيل تحريرنا

---

(١) أخبار اليوم أوائل سبتمبر الماضى .

فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ولسنا ندرى كيف نرجئ الوسيلة حتى نحقق الغاية ، ولن تحقق الغاية إلا بها .

* * *

الاعتراف بالإسلام

ليس الهدف من الاعتراف بالإسلام إقامة الحدود فحسب كما يخيل للكثيرين .

ولو كان الحكم الإسلامى يعنى إقامة الحدود فحسب ، لكان حجة للذين يخوّفون الدول المسلمة من الحكم الإسلامى .

فالدولة السعودية ، وجارتها اليمنية تقيمان حدود الله ، ولكنهما لم تزالا أحط دول المسلمين قدراً وأكثرها تأخراً .

ولم يكن إقامة الحدود سبب الانحطاط والتأخر ، ولكن السبب هو أنها لم تأخذ التشريع الإسلامى جملة واحدة : دستوراً وقانوناً ونظاما . ولا يعتبر الحكم الإسلامى صحيحاً إلا إذا كان دستوراً ، وقانوناً ، ونظاما .

الدستور الإسلامى

إن الدستور يضع قواعد الحكم ، لتنظيم شئون الدولة الداخلية والخارجية .

كما يقرر المبادئ التى تكفل للجميع الحرية والإخاء ، والكرامة والمساواة .

كما ينظم علاقة الفرد بالدولة ، وعلاقة الدولة بالفرد ، ويحدد سلطة الحاكم والمحكوم فى حدود العدالة .

والإسلام حين يضع قواعد الحكم لا يهدف إلى مصلحة فرد أو جماعة إنما يهدف إلى خدمة الشعب ، حتى يظل إلى الأبد مقدساً مهيب الجانب مصون الكرامة .

كان الدستور المصرى الملغى مثلا ، يركز السلطة كلها فى يد الملك ، يعين الوزارة ويقيلها ويحل مجلسى الشيوخ والنواب ، ويطلق يده فى الدولة كيفما شاء ، وفى الوقت نفسه يعتبره غير مسئول ، وينص على أنه : « يملك ولا يحكم » وهذا مثال واحد من مهازل الدساتير التى نصنعها على أعيننا . لنخدم الحاكم على

حساب المحكومين ، إن الدساتير الوضعية لا يمكنها أن تعيش إلى الأبد ، لأن أهواء واضعيها تكون عادة بمثابة مسامير فى نعوشها ، فقد عطل الدستور المصرى مرات وألغى مرات ، ثم جاءت حركة الجيش فأزالته من الوجود إلى غير رجعة ؛ حتى صرنا كصانعى الآلهة الذين كانوا كلما جاعوا أكلوا آلهتهم .

ولعل فى هذه الأحداث الدستورية ، ما يجعل المسئولين يتجهون نحو دستور إسلامى ، سيظل خالداً ما دامت السموات والأرض ، له قدسيته وله هيبته .

* * *

القانون الإسلامى

إن مهمة القانون أن يهب الاستقرار الداخلى والخارجى للدولة ، وينظم علاقة الشعب على أساس من العدالة والمساواة .

والفقه الإسلامى غنى بالثروة القانونية ، ولكنه لم يزل بعد كاللآلئ فى حاجة إلى غواصين .

وإذا كان استقرار الدولة إنما يعتمد على عناصر أربعة :

مقاومة الشر ، ومكافحة الجريمة ، وتحرى العدل ، ونشر لواء المساواة ، فإن القانون الإسلامى قد اشتمل على هذه العناصر جميعها ورفع من قدرها .

أما مقاومة الشر : فقد عمد الإسلام إلى اجتثاث أصوله بتحريم المحرمات ، التى تنمى الشر ، وفى مقدمتها الخمر والميسر والزنا والربا ، والغيبة والنميمة ، وما إلى ذلك .

ومكافحة الجريمة : حد لها حدوداً لا تقبل التهاون ولا الشفاعة ، وقاس الحد بمقياس الجريمة ، حتى يكون جزاء وفاقا .

وتحرى العدل قد بلغ الإسلام فيه الذروة ، وما عرف تاريخ العالم قديمه وحديثه قانوناً أعدل من القانون الإسلامى ، ونظرة واحدة فى نظام الميراث فى قوانين الدول المتقدمة والقانون الإسلامى ، كافية للتدليل على صدق ما نقول .

لا زالت قوانين بعض الدول الأوربية تجعل الميراث من حق الابن الأكبر للمتوفى ، ويظل إخوته وأمه عالة عليه إلى الأبد ...

والإسلام الذى اعتبر الناس سواسية كأسنان المشط ، لم يكن ليفرق بينهم أمام القانون .

إن قوانين الدول الأوربية الوضعية ، وهى أيضاً قوانين الأمم الشرقية مسلمة وغير مسلمة ، تهب الامتياز القانونى لفئة من الناس دون الباقين .

ألم تقل هذه القوانين مثلا ، بأن الملك فوق القانون ، وأن لأسرته حصانة يقف حيالها القانون مؤدبا ؟

إن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن فوق القانون ، فكان يعطى القَوَدَ من نفسه ، ولم تكن لأسرته حصانة ضد القانون ، وهو القائل : « والذى نفس محمد بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . »

والإسلام كما يعتد بتحقيق العدل والمساواة أمام القانون ، يعتد أيضا بتطبيق القانون أصوله وفروعه تطبيقا كاملا لا التواء فيه .

ادعت فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم أن أباها قد أوصى لها بأرض (فدك) نحلة ، واستشهدت بأم المؤمنين (أم سلمة) ، ولكنها لم تُجَب لأن هذا الادعاء كان فى حاجة إلى شاهدين عدلين ، و إن كانت فاطمة وأم سلمة فوق الشبهات .

وقال عمر يوما : ما قولكم لو أن أمير المؤمنين شاهد امرأة على معصية ؟ فأجاب على بن أبى طالب : يأتى بأربعة شهداء أو يجلد حد القذف شأنه فى ذلك شأن سائر المسلمين . !

إن التشريع الإسلامى قد أحاط نفسه ، بكل ما يهب له التقدير والهيبة والوقار .

فليفهم جيداً أولئك الذين لا زالوا يتعشقون القوانين الرومانية التى سبقت عصر المسيح ، بحجة أن التشريع الإسلامى لم يعد يصلح للقرن العشرين . ! !

النظام الإسلامى

إذا كان الدستور يضع قواعد الحكم لتنظيم شئون الدولة ، والقانون يهيمن على تدعيم الأمن والاستقرار داخل حدودها ، فإن النظام الإسلامى يرفع من قدر المجتمع وينهض به .

وهذا النظام يربط المجتمع بالآداب العالية ، والأخلاق السامية ، والمثل العليا .

والتشريع الإسلامى قد جاء وافيا فى هذا الجانب ، وما أكثر موارده فى كتاب الله والسنة الصحيحة .

شَرَّع الإسلام للآداب العامة ، والمثل العليا ، وسما بالمجتمع عما ينزل به إلى الحضيض .

إن الإسلام وصل فى تشريعه إلى الكمال ، سواء فى دستوره أم فى قانونه أم فى نظامه ، ولا ينكر هذا إلا من ختم الله على قلبه وجعل على سمعه و بصره غشاوة .

مرونة التشريع

يخطىء كثيراً أولئك الذين يتوهمون أن التشريع الإسلامى قد يصطدم مع تطورات الزمن ، وقد يسبب بعض المتاعب فى تطبيقه .

وهؤلاء المتوهمون ، لا يفقهون روح التشريع الإسلامى ، وهم يحاولون أن يتكلفوا التحضر الممقوت حماقة وسفها . .

ولو فقهوا روح التشريع ، لأدركوا أنه قد جاءت به خاتمة الشرائع ، لتظل إلى أن تقوم الساعة صالحة لكل زمان ومكان

ولو فقهوا روح التشريع لأدركوا أنه قائم على مصالح البشر فى التيسير عليهم ، وبذلك لا يمكن أن يلقى تطبيقه ذرة واحدة من المتاعب .

وهذا هو روح التشريع الإسلامى ينطق :

« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر . . »

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . . »

« وما جعل عليكم فى الدين من حرج »

« ونيسرك لليسرى . . »

وهذا هو رسول التشريع يروى عنه فى البخارى أنه ماخير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، وهو الذى يقول :

« بعثت بالحنيفية السمحة » رواه أحمد

« يسروا ولا تعسروا » متفق عليه

« خير دينكم اليسرة » رواه أحمد

« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه مسلم

وها نحن أولاء ، نرى أن لبعض الأئمة المجتهدين كالإمام الشافعى مذهبين ، مذهبا قديما بالعراق ، وآخر جديدا بمصر

ليتأكد لدى العقول أن فى التشريع مرونة تجعله يوائم كل بيئة .

وها نحن أولاء نرى أيضاً أن أحد أصول التشريع الأربعة الإجماع ، أى أن من حق جماعة المسلمين فى كل وقت أن يقروا ما فيه المصلحة ، كما نرى أن من حق الحاكم أن يجتهد رأيه للمصلحة وله أجر على خطئه وأجران على صوابه ، وفى هذا يقول الرسول عليه السلام :

« ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » :

« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران و إذا اجتهد فأخطأ فله أجر » — متفق عليه .

ثم إن الفقهاء نصوا على قواعد تشريعية ، تجعل من التشريع الإسلامى تشريعا مرناً ، لا يصطدم مع أى لون من ألوان التطور ، ومن هذه القواعد :

« الضرورات تبيح المحظورات » .

« درء المفاسد مقدم على جلب المنافع »

« سد الذرائع » — « لا ضرر ولا ضرار » .

« حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله . »

ويجب أن نقف قليلا عند قاعدة المصلحة ، لنؤمن تماما بأن تشريع الإسلام إنما بنى على المصلحة العامة ، حتى إن الفقهاء قرروا وجوب تقديم رعاية المصلحة ، إن خالف النص والإجماع فى المعاملات وما إليها . .

نحو خطوة إجابية

منذ أن تلاشى الحكم الإسلامى من بلاد المسلمين ، والمسلمون ينعونه ويتباكون عليه فحسب ، والجماعات والهيئات والصحف الإسلامية لا تفتر تطالب بحكم القرآن .

ويخيل إلىّ أن هذه الثرثرة كلها أقل من « زوبعة فى فنجان » لأنها ثمرة شهوة نتجت عن مركب نقص فى هؤلاء الثرثارين ، وربما كانت مرضا لا بد منه لأعصابهم . .

إن هؤلاء أشبه بالببغاوات ، يرددون عبارات جامدة لا تتحرك ، ولا يحاولون أن يأتوا فى يوم من الأيام بجديد تتلقفه أفكار الرأى العام الإسلامى وتناقشه وتمحصه ، وكان من الضرورى أن يتعود الرأى العام الإسلامى سماع ثرثرتهم ، لتدخل

من أذن وتخرج من الأخرى ، دون أن تستقر فى أفهامهم ولو لحظات قصارا . . !

* * *

والفرق بعيد بين الإخوان المسلمين وهؤلاء الثرثارين ، لأن المطالبة بالحكم الإسلامى عقيدة فى كل أخ من جماعة الإخوان ، ولكن المطالبة بالحكم الإسلامى فى هؤلاء الثرثارين مجرد شهوة تمخضت عن مرض نفسى أو مركب نقص ، ودفع إليها حب الظهور أو قتل الفراغ بأى سلاح كان .

ولقد استطاع الإخوان المسلمون أن يوجدوا لهذه القضية الإسلامية الكبرى رأيا عاما لا فى مصر فحسب ، ولكن فى الشرق الإسلامى بأكمله ، كما استطاعوا أن يهيئوا لها أذهان الكثيرين من المسلمين المثقفين .

و بقى شىء واحد ، يعتبر خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الأمل المنشود .

وهذا الشىء هو إعداد الدستور الإسلامى ، والقانون

الإسلامى ، ليكونا حقيقة ملموسة ، يتدارسهما المسلمون ، وتجعل المسئولين أمام الأمر الواقع حين يحين الوقت .

إن فى المسلمين علماء أفذاذا فى الفقه الإسلامى ، والقانون والاقتصاد والسياسة وغير ذلك ، ومن الممكن تأليف هيئة لوضع الدستور والقانون الإسلاميين ، وبذلك نكون قد سلكنا أول الطريق .

إننا لم نزد بعد على مطالبة الحكومات بالحكم الإسلامى ، دون أن نقدم لها المشروع الذى نريد تحقيقه . .

إننا نحاول إرغامها على سلوك طريق معين ، دون أن نقنعها بأمن الطريق وسلامته .

نريد أن يصبح الدستور الإسلامى والقانون الإسلامى حقيقة ملموسة ، يلمسها المسئولون والمسلمون على السواء ، فإذا لم نظفر بالمسئولية . فلا أقل من أن نضم إلى جانبنا المسلمين ، ومتى ضممنا إلى صفوفنا الرعية ، فلن نحتاج بعد اليوم إلى رضا الرعاة ، لأن الرعية مصدر السلطات . . !

الاعتراف بالشعب

الاعتراف بالشعب

إن الأساس الثانى من أسس الحكم الإسلامى الصحيح هو الاعتراف بالشعب ، اعترافا بوجوده وكيانه وقيمته .

ولقد اهتم الإسلام بهذا الأساس ، حتى يقوم بناء دولته على دعائم الاستقرار الخالد خلود السموات والأرض .

ولقد سبق الإسلام أمم ودول ، ولكن التاريخ لم يسجل لواحدة منها اعترافها بالشعب كاعتراف الإسلام به .

وألصق الأمم بالأمة الإسلامية هما أمتا الروم وفارس ، هاتان الأمتان اللتان كان شعباهما يُستَغَلّان فيهما استغلال الحيوان وقت السلم ، أما فى وقت الحرب ، فاستغلال الآلات التى لا تعرف هدفا ولا تحظى بتفكير .

ولم يكن للأمة العربية دستور ينظم شؤونها ، ولا حكومة تقود سفينتها ، حتى نستطيع أن نجعلها مقياساً فى هذا الصدد ، ولكن الذى نود أن نشير إليه ، هو أن الشعب العربى لم يكن له وجود يذكر ، إذ أن الوجود لم يكن إلا لزعماء القبائل القوية

القوية فحسب ، والذين لم تيسر لهم الظروف الانتساب إلى قبيلة من القبائل القوية ، كانوا كمية مهملة ، ولم يعترف بهم إلا كالأدوات المسخرة .

وجاء الإسلام ليحيي شعباً فظل بين ربوع مكة زهاء ثلاثة عشر عاما ، يغرس العقيدة السليمة لتحرير العقول ، ويكافح العصبية القبلية ليحرر النفوس ، ويعلن المساواة ليربط بين القلوب.

وانتقل الإسلام بعدئذ إلى المدينة ، لِيُنْشِئَ دولة جديدة ، ويمهد لتشريع ينظم حياة هذه الدولة ويرعى شؤونها .

كان القرآن فى مكة يخاطب الناس جميعها ، حتى يهيء أذهانهم إلى عقيدته الجديدة ، أما فى المدينة فقد راح يخاطب جماعة المؤمنين اعترافا بالشعب الذى منه ستتكون دولته الناشئة .

الآيات القرآنية فى المدينة كانت موجهة إلى الشعب المسلم الذى يمثله المؤمنون ، ولم يستثن منها إلا بعض الآيات التى تعد على الأصابع ، كانت موجهة إلى حاكم الدولة الذى يمثله رسول الله — صلوات الله وسلامه عليه — وهذه الآيات تصوير لإلقاء المسئوليات الجسام على عاتقه .

إن الإسلام رسالة شعبية تهدف إلى خدمة الشعوب ، والحكم — أيا كان لونه — إذا لم يعترف بوجود الشعب ، كان حكما إقطاعياً فاسداً ، يسير إلى الانهيار بخطى واسعة . !

* * *

الشعب مصدر السلطات

لا يمكن الاعتراف بالشعب إلا إذا كان مصدر السلطات ، ولا يمكن الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات ، إلا إذا استطاع أن يُعَيِّنَ الحاكم دون تدخل من غيره ، ودون نفوذ دخيل عليه ، وإلا إذا استطاع أن يخلع الحاكم كما استطاع أن يوليه ، وإلا إذا كان المرجع الأول في كل ظروف الأمة وأحداثها ، وإلا إذا كفلت حرياته جميعها .

هذه أصول أربعة للاعتراف بالشعب كمصدر للسلطات ، والإسلام راقب هذه الأصول مراقبة دقيقة ، وأشرف على تنميتها وصيانتها . .

البيعـــة

وهى الأصل الأول ، تعقد — عن رضا — اختيار الخليفة الذى يمثل الدولة ، وقد حدثت البيعة الصحيحة فى اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة ، وما حدث بعدها لا يعتبر من البيعة الإسلامية فى شىء .

ترك الرسول تعيين الخليفة من بعده ليتولاه الشعب المسلم ، وخطب أبو بكر بعد البيعة له قائلا : « أيها الناس إنى قد وُلّيت عليكم » اعترافا بأن الشعب المسلم هو الذى ولاه .

وجاء معاوية فصير الخلافة مُلكا عَضُوضا متوارَثا .

* * *

والذى لا يحتاج إلى أدلة ، أن البيعة فى أوائل الحكم الإسلامى كانت بيعة صحيحة ، تمت عن رضا كامل ، ولم يَشُبْها تآمر أو إيحاء أو إكراه .

والذين تولوا الحكم كانوا أعفاء عن الحكم وأعباء الحكم ، وهذا أبو بكر الخليفة الأول ، يُدْفَع به إلى الحكم دفعاً ، وكثيراً ما صرح بأنه لا رغبة له فى الحكم :

« والذى نفسى بيده ، ما أخذتها « يعنى الخلافة » رغبة فيها ولا إرادة استئثار على أحد من المسلمين ، ولا حرصت عليها يوما ولا ليلة قط ، ولا سألتها الله عز وجل سراً ولا علانية . »

ومات رضى الله عنه ، وفى نفسه لوعة ندم من جراء تحمله تبعات الحكم ، ولقد ظهر هذا الندم فى أحرج لحظات الموت حين قال :

« وددت أنى يوم السقيفة كنت قد قلدت الأمر فى عنق هذين الرجلين : أبى عبيدة وعمر . »

وتردد أمثال عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعمر بن عبد العزيز آلاف المرات قبل أن يقبلوا الحكم .

* * *

الإسلام لا يقر الملك الوراثى

تحدث الأستاذ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف فى مصر إلى جريدة الاهرام[1] بشأن الملك الوراثى ، فكان مما قاله :

---

(١) جريدة الاهرام يوليو الماضى

« لا أعتقد أن الإسلام يؤثر نظاما للحكم على نظام ، فإن نظام الحكم فى الإسلام من الوسائل ، والإسلام يعنى بالغايات والأغراض العامة دون الوسائل والأسباب الخاصة ، وقد تحدث القرآن الكثير عن الملك ، وورث سليمان داود ، والتاريخ الواقعى للمسلمين فيه عمر وهو أشبه برئيس الجمهورية ، وفيه معاوية وهو أشبه بالملك ، وكل منهما صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول فى أصحابه : أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وهذا مما يؤيد فيما أظن وجهة نظرى القائلة : إن الإسلام كما يقر النظام الجمهورى يقر النظام الملكى » .

ومحور نقاشنا فى هذا الموضوع هل الإسلام يقر الملك الوراثى؟ والشيخ الباقورى يجيب بنعم . وحجته أن معاوية قد وَرّث الملك ، وهو من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا قول مردود ، فليس معنى أن معاوية صحابى ، يحتم عصمته من الزيغ والاستجابة إلى هوى النفس ، ولقد كان بعض الصحابة يزيغ ويخطىء فى حياة الرسول الذى كان يتولى دفعه عن زيغه وخطئه ،

والذى لا مرية فيه أن معاوية قد أخذ البيعة لابنه يزيد بالسيف ، ومع هذا فقد أنكر عليه خيار الصحابة اتجاهه الاستبدادى .

ومن هؤلاء عبد الرحمن بن أبى بكر ، الذى قال يوم البيعة ليزيد:

« أجئتم بها هرقليه قُوقية تبايعون لأبنائكم كلما مات قيصر كان قيصر مكانه ؟ لا نفعل والله أبداً . »

وحين أبى البيعة بعث إليه معاوية بمائة ألف درهم فردها قائلا :

« والله لا أبيع دينى بدنياى . !! »

أما حجة الأستاذ الباقورى الأخرى ، فهى أن القرآن قد أقر الوراثة حين قال : « وورث سليمان داود » .

وردنا أن القرآن لم يوضح وراثة الملك ، ولو كانت الوراثة فى الملك لاقتضى الأمر الوراثة فى النبوة ، لأن كليهما كان نبياً مَلكا ، والنبوة لا تورث .

ويجوز أن تكون الوراثة التى أشار إليها القرآن فى العلم الممتاز الذى خصه الله بها ، لاسيما أن سياق الكلام قبلها و بعدها يؤيد هذا .

« ولقد آتينا داود وسليمان علماً ، وقالا الحمد لله الذى فضلنا على كثير من عباده المؤمنين . وورث سليمان داود وقال : يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شىء . إن هذا لهو الفضل المبين »

كان فى أبناء أبى بكر من هو جدير بالخلافة ، ولكنه نصح المسلمين باختيار عمر ، وكان فى أبناء عمر من هو جدير بالخلافة ، ولكنه حين أشير إليه بأخذ البيعة لابنه أبى وقال : « لا حاجة لنا فى ولايتكم » .

وأشير عَلَى على بن أبى طالب باستخلاف ابنه الحسن فأبى قائلا :

« ما استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستخلف ، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً ، فسيجمعهم بعدى على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم » .

إن التوارث فى الملك نظام لا يقره الإسلام بحال من الأحوال ، لأنه يضع السلطة فى يد أسرة واحدة ، فتهيئ هذه السلطة الدائمة لها أسباب الظلم والاستبداد والاستخفاف .

وما حدث فى مصر من قبل ، وما يحدث اليوم فى الدول الإسلامية التى تحكمها الأسر لا يحتاج إلى نقاش .

والتوارث فى الملك ، قد يلقى بأعباء الحكم على عاتق الأطفال الرّضع ، والصغار الطُّيَّش ، فتسيطر على الدولة عصابات من الحاشية ، تسير بها فى طريق الانهيار .

إن الرياسة ليست مِلكا لصنف من الناس ، وليست منحة لأسرة من الأسر ، يتوارثها الأبناء عن الآباء ، وإنما هى ملك للمسلمين جميعاً ، يمنحونها من يرتضونه لدينه وخلقه وعلمه ، وقوته وعفته .

خلع الحاكم

الأصل الثانى للاعتراف بالشعب ، هو قدرته على خلع الحاكم وما دمنا سلمنا بأن الشعب هو الذى يولى الحاكم ، فلا بد أن نسلم أيضاً بأن سلطته تخول له عزله .

وقد وضح الفقهاء فى أسفارهم مبررات خلع السلطان ، وفى مقدمتها ميله عن الطريق القويم .

وقد قال إمام الحرمين :

« إن الإمام إذا جار وظهر غشه ، ولم يرعو لزاجر عن سوء صنيعه ، فلأهل الحل والعقد التواطؤ على ردعه ولو بشهر السلاح وبعث الحروب . »

وقد حرض على قتل السلطان الجائر ، عمر بن الخطاب حين قال : « وددت أنى فى سفينة وأنتم فى سفينة ، تذهب هذه شرقاً وهذه غرباً ، ولن يعجز الناس أن يولوا رجلا منهم ، فإن استقام اتبعوه ، وإن جنف (أى مال) قتلوه . ! »

فقال طلحة : يا أمير المؤمنين هلا قلت : إن تعوج عزلوه ؟

قال عمر : القتل أنكى لمن بعده !

والعلاقة التى تربط الحاكم بالمحكوم ، هى الاستقامة من الحاكم والتزامه كتاب الله ، والسمع والطاعة على المحكوم .

وهذا هو الرسول يقول :

« اسمعوا وأطيعوا وإن أُمّر عليكم عبد حبشى ما أقام فيكم كتاب الله عز وجل » مسلم وغيره .

« لا طاعة لأحد فى معصية الله ، إنما الطاعة فى المعروف » متفق عليه .

وقد أكد الخلفاء الراشدون هذا المعنى ، وهذا أبو بكر الخليفة الأول يقول فى أول خطبة له :

« أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم . »

الشعب مرجع فى كل شىء

والأصل الثالث ، هو أن الشعب يجب أن يكون مرجعاً فى كل شىء ، فإذا وجدت الهيئات التى تمثله أصدق تمثيل كان ذلك كافياً .

والأدلة من كتاب الله وسيرة رسوله والخلفاء الراشدين محفوظة عن ظهر قلب .

كان الرسول يستشير أصحابه رغم نزول الوحى عليه ،

وكان كثيراً ما ينزل الوحى مؤيداً رأى بعض الصحابة ليدفع التأييد جماعة المسلمين إلى الاعتداد بآرائهم .

والبرلمانات القائمة اليوم فى ربوع الشرق الإسلامى ، لا تمت إلى النظم الإسلامية فى قليل أو كثير .

لأنها برلمانات تتقاسمها الحزبية البغيضة ، ويملأ كراسيها العصبيات والجاه والنفوذ .

ظل البرلمان فى مصر عشرات السنين ، وفى ظله فسدت أداة الحكم ، وتأخرت مصر إلى الوراء مئات السنين .

وفى العراق والأردن وسوريا وليبيا برلمانات .. ولكنها لم تفعل للشعوب ولا للأوطان ذرة من الخير ..

واليوم الذى يتمكن فيه الشعب من أن يكون حراً فى اختيار أعضاء البرلمان ، ويكون أعضاء البرلمان أحرار فى آرائهم تحت قبة البرلمان ، ويكون البرلمان فى حصانة ضد طغيان الجالسين على العرش ... حين يأتى هذا اليوم ، تصبح البرلمانات إسلامية يقرها الإسلام ويحترمها .

حريات الشعب

الشعب خلق ليكون حراً فى رأيه وقوله ونقده، وحراً فى عمله وحركته وسكونه، ما لم يمس بحرّيته نظام الدولة.

والإسلام كفل كل هذه الحريات العامة، واعتبرها حقاً مقدساً لكل فرد من أفراد الشعب.

وأهم هذه الحرّيات، حرية الرأى لا سيما إذا كانت نقداً للحكومات، بشرط أن يكون نقداً لا يصدر عن هوى، بل تدفع إليه المصلحة العامة ..

والشعوب المسلمة لاتحاول أن تنال حقها فى نقد الحكومات وتراها تؤثر الصمت والاستسلام ..

وحكومات هذه الشعوب لا تفكر مطلقاً فى منح هذا الحق شعوبها، وهى لا تتخلى عن سطوتها على ألسنة الشعوب حتى تنكمش داخل أفواهها، ولذلك فهى تحكم دائماً فى الظلام .!

تتذرع بأوهى الأسباب لتعلن الحكم العرفى، وتفرض الرقابة على المطبوعات، لأنها تخشى أن تحكم فى وضح النهار .!

الحكم المطلق

ليس هناك نظاماً أدق من النظام الإسلامى فى الحكم ، فهو نظام دقيق موضوع على أسس تضمن له الاستقرار إلى الأبد ، وتحقق الخير للراعى والرعية والوطن على السواء . .

والحكم المطلق هو ألد أنظمة الحكم عداوة للإسلام ، إذ أنه يبيح لفرد أن يطلق يده فى الأمة المسلط عليها أو المتحكم فيها .

وكما يبيح ذلك لفرد واحد ، يبيح للأسرة الحاكمة أو الوزارة الحاكمة . والغريب أن بلاد المسلمين التى تنكرت للحكم الإسلامى الصحيح قد وقعت تحت سيطرة الحكم بجميع ألوانه .

وإليك مثلا للون من الحكم المطلق لفرد واحد ، ويتمثل هذا اللون اليوم فى بلد مسلم كسوريا . .

ففى عام ١٩٤٩ قام « حسنى الزعيم » أحد ضباط الجيش السورى بانقلاب عسكرى ، قبض فى إثره على أعضاء الوزارة ، ونفى رئيس الجمهورية إلى مصر ، ولقد فتحت هذه الحركة

الانقلابية باب المطامع أمام ضباط الجيش الكبار ، كما أوحت ببشائر الحكم الديكتاتورى فى سوريا المسلمة .

وقبل أن يتربع « حسنى الزعيم » على عرش من الديكتاتورية ، قام « سامى الحناوى » أحد ضباط الجيش أيضاً ، بانقلاب عسكرى متهماً « حسنى الزعيم » بالديكتاتورية ، ولم يتورع زعيم الانقلاب الجديد عن قتل « حسنى الزعيم » و بعض أنصاره وتصفية أملاكهم .

وفى ظروف غامضة قام « أديب الشيشكلى » أحد ضباط الجيش أيضاً بانقلاب ثالث ضاع ضحيته خلفه « سامى الحناوى »

والشيشكلى استطاع أن يظهر بمظهر المثل البارع ، فلعب أدواراً مهمة فى تاريخ سوريا ، وفى إحدى يديه سيف ، وفى الأخرى مسدس ، بعد أن آمن بأن سياسة القهر والعنف ، هى السياسة الوحيدة التى تؤهله للتربع على عرش سوريا . .

ألغى حرية الرأى إلغاء تاماً ، وحل الأحزاب المناهضة ، وفى مقدمتها حزب الإخوان المسلمين . وأنشأ حزباً وهمياً أطلق

عليه حزب التحرير ، واعتبره الحزب الرسمى للدولة ، وضم إليه المرضى من طلاب المناصب والمنافع .

ومن المهازل التى سطرها التاريخ للديكتاتور « الشيشكلى » أنه صنع لسوريا دستوراً بنفسه لم يشرك فيه أحداً ، واستوعب كل ما يحقق أهواءه ورغباته ، ويشبع أغراضه وشهواته ، وفرض على الشعب السورى الأعزل إقراره .

والأمثلة الكثيرة للون من الحكم المطلق لأسرة من الأسر الحاكمة ، التى تعتبر الدول المتحكمة فيها إقطاعيات تتصرف فيها كيفما شاءت ، وفى رعاية الدستور والقانون .

الأسرة السعودية فى الحجاز ، والأسرة الهاشمية فى الأردن والعراق ، والأسرة المتوكلية فى اليمن ، والأسرة السنوسية فى ليبيا والأسرة البهلوية فى إيران .

مضافاً إلى هذه الأسر ، أسر أمراء المحميات المسلمة الواقعة على الخليج الفارسى ، وغيرها من الإمارات الموزعة هنا وهناك .

هذه الأسر جميعها لها أهداف معينة : أهمها أن يتوارث أفرادها الحكم إلى أن تقوم الساعة ، وأن تعيش فى مصاف الآلهة تقديساً وتنزيهاً ، وأن تهيمن على منابع الخير تفضلا وتكرماً ، وأن تفرض سلطانها وجبروتها على الشعب الأعزل المغلوب على أمره ، وأن تظل دائماً فوق القانون وأسمى من الدستور !

ولكى تضمن الأسر الحاكمة البقاء ، فلا بد لها من الاستعمار الذى يسندها و يشد أزرها ، كلما حاول شعب أن يقف على قدميه ومن هذه الأسر الحاكمة من سعى بنفسه إلى الاستعمار لتثبيت أقدامها فى الدولة التى تتحكم فيها ، كما حدث من الأسرة العلوية بمصر خلال حكم توفيق لمواجهة ثورة الشعب بزعامة عرابى ، وكما حدث خلال هذه الأيام حين لجأ شاه إيران إلى الاستعمار الانجليزى بالعراق ، لمواجهة ثورة الشعب الإيرانى بزعامة الدكتور مصدق ، وكان أن أرسل جيش الاحتلال البريطانى بالعراق الأسلحة إلى « زاهدى » الموالى للشاة فى مخبأه حتى تمكن

من إحداث انقلاب ، والقبض على الدكتور مصدق ومحاكمته .

وقد يكون الاستعمار مباشراً فى ثوب احتلال سافر ، كما حدث فى العراق والأردن وليبيا — ومصر قبل وثبة جيشها — وقد يكون غير مباشر فى ثوب اقتصاد سافر أيضاً ، كما فى الحجاز واليمن ، كما يكون مباشراً مباشرة مطلقة فى قالب سيطرة تامة شاملة ، كما فى المحميات والإمارات .

والأسر الحاكمة لضعفها ، وعدم ثقتها بنفسها ، تستعين دائماً بكثير من أدعياء الزعامة الشعبية ، والصحف المارقة ، والكُتاب الخونة ، لتجعل من هؤلاء جميعاً ستاراً حولها من التخدير والتضليل والتغرير .

ولذا كانت مهمة الشعب المسلم الذى يحاول النهوض مهمة شاقة ، إذ أنه يواجه أعداء ثلاثة : الاستعمار ، والأسرة الحاكمة ، وكتائب الخيانة والمروق .

والشعب الحازم هو الذى يبدأ بتحطيم الأسرة الحاكمة ، لأنها بمثابة القلعة التى تتركز فيها كل قُوى العدو .

وقد وقعت ثورة الجيش المصرى ، حين أزالت من الوجود الأسرة الحاكمة ، وأنهت دولة المارقين ، لتتفرغ للمهمة الأخيرة وهى تصفية الاستعمار الانجليزى تصفية نهائية تامة .

والأسر الحاكمة فى معظم الأحيان تستعين بحكومات تثبت لها دعائم حكمها المطلق ، فتكون بمثابة الهيئة التنفيذية لهذا اللون من الحكم .

والاستعمار عادة هو الذى يصطفى الوزارة الحاكمة ممن أثبتوا الولاية له ، أما الجالس على العرش من الأسرة الحاكمة فحسبه أن يوقع مرسوم التعيين بيده الكريمة .

وأما الوزارة التى نالت شرف الحكم ، فعليها أن تثبت بأقوى أساليب الخداع أن الشعب هو الذى منحها ثقته . !

الحكومة المستقيمة

استقامة الحاكم

لسنا نقصد باستقامة الحاكم أن يكون رجلا صالحا تقيا يصلى ويصوم ويزكى ويحج فحسب ، ولكنا نريد باستقامة الحاكم شيئاً أكبر من هذا بكثير . . . واخترنا كلمة « استقامة » هنا ، لأنها جماع كل خير ننتظره من الحاكم ، وما ينتظر من الحاكم أكبر من أن يحصى أو يعد . .

إن استقامة الحاكم هى الأساس الثالث والأخير فى هذه الأسس الثلاثة ، وقد جعلناه الأساس الأخير لأهميته ولثقل تبعاته ، فهو الهيئة التنفيذية التى ترعى دستور الأمة المستمد من دينها ، وهو الهيئة المنوط بها تحقيق وجوه الخير قاطبة للرعية التى تحيا وتعيش فى ظلها .

ولن يقوى الحاكم على القيام بهاتين المهمتين خير قيام إلا إذا كان حاكما مستقيما .

والاستقامة ليست شيئاً هيناً ، لأنها شرف ليس من اليسير

على كل حاكم أن يحظى به ، والاستقامة المطلوبة لابد أن تكون مزيجاً من عناصر أربعة :

عنصران متصلان بذاته وهما : أن يعتبر نفسه بشرا ، وأن يتعفف عن مال الدولة ، وعنصران متصلان برعيته ، وهما : أن يحقق العدالة والمساواة بينها ، وأن يعتبر نفسه المسئول الأول عن كل ما يمس شؤونها .

فهذه عناصر أربعة لابد من أن تتركز فى شخصية الحاكم المسلم ، حتى يعتبر حاكما مستقيما ، وتلاشى عنصر واحد منها يعرض شخصيته للانهيار ، ويعرض كيان الدولة إلى الاضطراب .

بشرية الحاكم ... لا ألوهيته

هذا هو العنصر الأول من عناصر استقامة الحاكم ، وهو أهمها ، وبدونه لاتقوم قائمة لغيره من العناصر ، لأنه بمثابة السور الذى يحمى البناء .

فالحاكم حين يعتبر نفسه بشرا يصيب ويخطىء ، ويسمو ويتحدر ، ويترفع ويتبذل ، ولا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا ، ولا موتا ولا حياة ، يقوى على الاستقامة والسير على الجادة .

أما إذا اعتبر نفسه أنه فوق البشر ، يصيب ولا يخطىء ويسمو ولا ينحدر ، ويترفع ولا يتبذل ، ويملك لنفسه ولغيره الضر والنفع والموت والحياة والرزق ، فمن المحال أن يستقيم ، لأن الغرور قد زكم أنفه ، والعجب قد أخذ بمجامع قلبه ، والكبرياء الحمقاء قد سيطرت على عقله .

ولأهمية هذا العنصر فى استقامة الحاكم ، نرى أن الإسلام يعنى به عناية كبرى ، حين يصور شخصية الحاكم الأول وهو رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، فكثير من الآيات القرآنية تعرضه إنساناً بشراً ، يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق ، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً :

« قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد . »

« قل لا أملك لنفسى نفعا ولا ضرا ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء » .

« قل لا أملك لكم ضراً ولا رشداً » .

والقرآن الكريم يصوغ شخصية الحاكم الأول عليه السلام ، فى قالب من التواضع الخالص لأتباعه ، التواضع الذى لا تعالى فيه ولا تأله .

« واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداةِ والعَشِيِّ يريدون وجهه ، ولا تعدُ عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا » .

« واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين »

والخلفاء الراشدون الذين تولوا حكم المسلمين طالما أكدوا هذه الحقيقة وساروا عليها .

فأبو بكر فى أول خطبة له إثر تولى الحكم يقول :

« . . . وُلِّيتُ عليكم ولست بخيركم »

وردد غيره مثل هذا القول .

لم يَدَّع واحد منهم أنه ظل الله فى أرضه لأنه يعلم أن الإسلام برىء من هذه النظرية الفاشية ، المنقولة عن النظرية الكنيسية ، التى تزعم أن الله قال للقديس بطرس :

« إن ما حللتَه فى الأرض فأنا أحله فى السماء ، وما ربطته فى الأرض فأنا أربطه فى السماء . » ولم يدعِّ واحد منهم أنه ذات مصونة لا تمس ، وأنه فوق الدستور وفوق القانون ، وأنه منزه عن الخطأ والزلل ، كما تضفى الدساتير والقوانين الوضعية كل هذه على الملوك . لأنه يعلم بأن هذه الصفات لا تنطبق إلا على

الخالق وحده « عز وجل » وأن الحاكم بشر يخطىء ويصيب ، ويخضع للدستور والقانون .

لقد كان عمر رضى الله عنه ، يعتبر الحاكم خادماً للشعب ، يجب عليه نحوه ما يجب على الخادم نحو سيده .

بعث إلى أبى موسى الأشعرى ، والى الكوفة يومئذ يقول له :

« يا أبا موسى ، إنما أنت واحد من الناس ، غير أن الله جعلك أثقلهم حملا . . إن من ولى أمر المسلمين يجب عليه ما يجب على العبد لسيده » .

عفة الحاكم

إن العفة عنصر أساسى من العناصر التى يتكون منها شخصية الحاكم ، والحاكم متى قدر له أن يكون عَفَّ النفس عن أموال الدولة ، نظيف الكف لا يدنسها بدرهم واحد ، استطاع أن يهب للدولة قسطاً من الاستقرار ، ولنفسه قسطاً أكبر من المهابة والإكبار .

ومتى أصيب الحاكم بشراهة النفس ، وقذارة الكف ،

أساء إلى نفسه وإلى دولته ، وأشاع الفوضى فى مرءوسيه .

قال مروان لوكيله ، وكان أحد الولاة فى عهد معاوية :

إنك لتخوننى ؟ !

فأجاب : نعم ، إنى لأخونك ، وأنت تخون أمير المؤمنين ، وأمير المؤمنين يخون المسلمين ، ولعن الله شر الثلاثة . !

إن الحاكم فى يده مالية الدولة بأسرها ، وأضواء الأحمر والأصفر تلتقى بعينيه فى كل لحظة ، وحين يوهب حصانة من العفة ، لا يقوى الأحمر ولا الأصفر على النيل من دينه .

إن أموال الدولة أشبه بأموال اليتيم ، من أكل منها شيئاً ظلماً ، فإنما يأكل فى بطنه ناراً وسيصلى سعيراً ، والحاكم المسلم أشبه بولى اليتيم ، وهو يحاسب على كل دينار ودرهم .

إن الحاكم المسلم الأول ، صلى الله عليه وسلم ، ضرب مثلا أعلى فى العفة عن مال المسلمين ، وأية عفة تبلغ درجة الخروج عما يملك بعد الموت ، فلا يورث فيما يترك ، إنما يكون صدقة ، وتظل صفحته نقية من الريبة ، خالصة من الوسوسة .

كانت أموال الدولة الإسلامية فى يد أبى بكر طيلة خلافته ، ولكنه كان أعف من العفة ، كان من أتقياء الصحابة ، وفارق الدنيا وعليه ستة آلاف درهم لبيت مال المسلمين ، وفى أحرج لحظات الموت لم ينس هذا الدين ، وأشهد المسلمين بأنه قد ترك حائطاً « بناء أو بستاناً » فى مقابل ذاك الدين .

وإنك حين تستمع إلى ما قاله الخليفة الأول فى مرض وفاته ، لتحس إحساساً صادقاً مبلغ العفة التى كانت طابعه خلال حكمه ، قال : « أما إننا منذ وَلِينا أمر المسلمين لم نأكل لهم ديناراً ولا درهماً ، ولكنا قد أكلنا من جريش « خشن » طعامهم فى بطوننا ، ولبسنا من خشن ثيابهم على ظهورنا ، فانظروا ما زاد فى مالى منذ دخلت الإمارة ، فابعثوا به إلى الخليفة من بعدى ، وأبرأوا منهن ، فإنى قد كنت أستحله وأستصلحه جهدى . »

وماذا ترك الخليفة ؟

إنه ترك عبداً نوبياً ، وبعيراً ثم بعض الثياب البالية ،

بعث بهن إلى الخليفة من بعده عمر ، وما رآهن حتى بكى وقال : « رحم الله أبا بكر لقد أتعب مَن بعده . »

وولى عمر الخلافة أكثر من عشر سنين ، وتكدس فى بيت المال أموال لا حصر لها ، فكانت عفته مضرب المثل ، وحسبك أن تدرك أنه كان يتعفف عن أخذ راتبه ، وقال : « أنا وأموال المسلمين ككافل اليتيم ، إن استغنيت تعففت ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

أعطى أبو موسى صَبِيَّةً لعمر درهماً ، فتناولتها وجرت ، وتبعها عمر ، حتى أخرج الدرهم من فمها ، ثم قال :

« أيها الناس ليس لعمر ولا لآل عمر إلا ما للمسلمين قريبهم وبعيدهم . »

ثم نظر إلى أبى موسى قائلا :

« يا أبا موسى : ما كان فى أهل المدينة بيت أهون عليك من آل عمر ؟ أردت ألا يبقى من أمة محمد أحد إلا طالبنا بمظلمة »

وتشتهى امرأة أبى بكر الحلوى ، فتقتصد من نفقات بيتها ، وقبل أن تشترى ما اشتهته ، يرد الخليفة ما اقتصدته إلى بيت

مال المسلمين ، قائلا لها : إنه زائد عن قوتنا ، وأحق به بيت مال المسلمين . !

وفى عام المجاعة أقسم عمر ألا يذوق لحماً ولا لبناً ولا سمناً ولا عسلا ، وكان يقول :

كيف يعنينى شأنُ الرعية ، إذا لم يمسنى ما مسهم ، بئس الوالى أنا إذا شبعت وجاع الناس . !

***

هذا طرف يسير من عفة الحاكم المسلم فى الدولة الإسلامية الأولى — أما اليوم ، فما أبعد العفة عن حكام الشعوب المسلمة ، وما أبرأهم منها وأبرأها منهم .

كان الشعب المصرى المسلم خلال العهد البائد يتضور جوعاً ، والملك والحكومات على اختلافها يومئذ عصابات من اللصوص المجرمين ، لا هَمَّ لهم إلا نهب ما يمكن نهبه ، والباقى يتزلفون به إلى الأسرة المالكة ، فى إقامة التماثيل ، وتشييد قصور للترف !

وسواد الشعب الحجازى اليوم يعيش فى موسم الحج على

صدقات الحجاج ، و بقية العام يعيش على قشور الفواكه التى تلقى خلف قصور الأمراء والوزراء . !

أما الذهب الذى يدفع إلى الدولة ثمناً للدولة ، فسل عنه الراقصات الفاجرات فى القاهرة و بيروت و بغداد وباريس وهوليود . !

فى اليمن والمحميات البريطانية ، والعراق والأردن شعوب ، ولكنها والبؤس والحرمان والفاقة فى معاهدة تحالف إلى الأبد . !

أما الأسر الحاكمة .. أما الحكومات جميعها ، فإن الشعوب فى نظرها يجب أن تظل أداة مسخرة ، وأما البلاد ، فهى ضيعات لهم ، يستأثرون بخيراتها .

تحقيق العدالة

إن العدل من أقوى دعائم الاستقرار فى الدولة ، والحكم الذى لا يقوم على العدل المطلق — لابد — صائر إلى الزوال والانهيار .

ولقد اعتبر الإسلام العدل حصنا للحكم يضمن له الاستقرار ، حين ذكر القرآن الكريم :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانة إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . . »

كما اعتبر الهوى معولا ، يعرضه للانهيار حين ذكر القرآن الكريم :

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تَلْوُوا أو تُعْرِضُوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » .

والقرآن حين يدعو إلى العدل بين الناس فى الآية الأولى ، فإنما ليشمل العدلُ الجميع ، لا فرق بين مسلم وغير مسلم ، وحين يخص بالذكر فى الأخرى النفوس والوالدين والأقربين ، فإنما لأنهم ألصق الناس بمن يتولى الحكم ، فيحذره أن يميل من أجلهم ، وبالأحرى من أجل غيرهم حتى يخلص حكمه من الهوى .

لقد أراد الإسلام حكما عادلا خالصاً من الهوى ، وهذا

اللون من الحكم يعتبر من أقواها ، وأضمنها للاستقرار . وهناك قواعد أخرى للعدل وتجنب الهوى أشار إليها كتاب الله منها :

« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم »

« ولا يجرمنكم شنآنُ قوم على ألا تعدلوا . »

« وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى . »

« وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . »

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . »

والحاكم إذا عجز عن تحقيق العدل فأحرى به أن يعتزل الحكم ، لأنه فى نظر الإسلام فتنة ، والقوة الذى نريدها للحاكم المسلم ليست قوة البدن ، وإنما قوة العقيدة والقلب

إن أبا بكر فى أول خطبة له فى خلافته ، وضح أنه قائم بنفسه على تحقيق العدالة فقال :

« . . ألا إن أقواكم عندى الضعيف حتى آخذ الحق منه ، وإن أضعفكم عندى القوى حتى آخذ الحق له . »

ولهذا المعنى وحده قال عمر رضى الله عنه :

« إنه ليعرض على التقى الضعيف ، والقوى الفاجر ، فأوثر بالولاية القوى الفاجر وأقول : إن التقى الضعيف له تقواه وعلى المسلمين ضعفه ، والقوى الفاجر للمسلمين قوته وعليه فجوره . »

المسئولية الشاملة

الحاكم فى الإسلام مسئول مسئولية شاملة بحسب ما ولى من الحكم ، فإذا كان أميراً فهو مسئول عن إمارته ، وإذا كان واليا فهو مسئول عن ولايته ، وإذا كان خليفة فهو مسئول عن الدولة جميعها ، ومسئول بعد ذلك عن أمرائه وعماله ، وقضاته وولاته وقواده ، وسائر موظفى الدولة التى يحكمها

وفوق هـذا وذاك مسئول عن رعيته مسئولية دقيقة ، فهو مسئول عن جوعها وعريها ، وفاقتها وحرمانها ، وفزعها واضطرابها .

ومعظم دساتير الدول المتحضرة تعتبر رئيس الدولة فى مخلص من المسئولية ، إذ تنص على أن الملك مثلا : يملك ولا يحكم ، وأنه ذات مصونة لاتمس ، ولا يسأل عما يفعل . لأنه فوق القانون . !

وأكثر من هذا أن بعض دساتير البلاد المتحضرة ترفع كل أفراد الأسرة الحاكمة فوق القانون .

وهذه الامتيازات موروثة عن بعض العصور المظلمة التى كانت تعتبر الملوك أبناء الآلهة ، يجب أن ينالوا من التقديس منتهاه:

والعجيب المضحك والمبكى معا ، أن بعض الدول المسلمة لحاودما ، قد تأثرت بهذه الدساتير إلى أبعد حد ، وما مهزلة الدستور المصرى الذى أزالته وثبة الجيش المصرى من الوجود عنا ببعيد .

قد يقال : إن الوزارة هى المسئولة أمام الشعب ، أما الرئيس الأعلى للدولة ، فيجب أن يظل بمنأى عن صخب المسئولية وتبعاتها ، وحسبه أن يكون رمزاً مقدساً .. ! وهذا قول يجب ألا نعتد به نحن المسلمين ، لأن هذا الوضع إنما هو نتيجة نزعة يونانية قديمة ، ترجع إلى العصر الذى كان يثوله فيه اليونانيون الحكام لأنهم أبناء الآلهة ..

أما الإسلام فيعتبر الحاكم الأعلى للدولة ، أكثر مسئولية من مرءوسيه من الحكام ، لأنه مسئول عن كل شئون رعيته كبيرها وصغيرها .

ونظرة واحدة إلى مخاطبة القرآن للحاكم المسلم الأول صلى الله عليه وسلم : « فقاتل فى سَبيل الله لا تُكلف إلا نفسك » تجعلك موقناً بأن أدق المسئوليات واقعة لا محالة على الرئيس الأعلى للدولة .

ونظرة أخرى إلى قول الرسول : « الإمام راع وهو مسئول عن رعيته » تؤكد لديك أن المسئولية كلها واقعة على الرئيس الأعلى للدولة .

إن الرئيس الأعلى للدولة مسئول عن كل شئون رعيته ، مسئول عن جوعها وعريها وحرمانها ، وعن أمنها واستقرارها ، ومسئول عن أعمال ولاته وموظفيه وعماله وقضاته .

وكم كان يشعر بهذه المسئولية الحاكم المسلم الأول صلى الله عليه وسلم حتى أنه كان يقول :

« أبلغونى حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، فإن من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، ثبت الله قدمه على الصراط يوم تزل الأقدام . »

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول للمسلمين : أنا أبو العيال إذا غبتم . » وكان يرى ضوءا منبعثاً من خيمة خارج المدينة ، يعتقد أنها لغرباء ، فيذهب بنفسه لحراستها حتى يبيتوا آمنين ، وكان يعس بالليل حتى يقف على أحوال رعيته بنفسه كان يقلقه صياح الطفل ، وأنين المريض ، وذلة السائل ، ولهفة المحتاج ، وحسرة المدين ، لأن مسئوليته الدقيقة فى نظره تحتم عليه أن يؤمّن هؤلاء جميعاً .

اشترى أعراض المسلمين بثلاثة آلاف درهم من الحطيئة الشاعر حتى يكف عن صناعة الهجاء البذىء ، لأنه مسئول عن صيانة أعراض المسلمين .

إن مسئولية الحاكم فى الإسلام دقيقة كل الدقة ، ولكن حكام المسلمين اليوم يعيشون فى أبراج من العاج ، لا يطمع فى لقائهم إلا كبار الدولة وَعِلْيَةِ القوم .

تعصف المحن بالرعية ، وتتقاذفها المظالم ، ويصب عليها ألوان التنكيل والخسف ، وتكتسحها من آن لآخر المجاعات والشدائد .. وهؤلاء الحكام لا يشعرون بشىء من ذلك .

كانت المرأة تعترض موكب الخليفة المسلم لتناقشه الحساب ، وتقول له : الله بيننا و بينك .. كيف تتولى أمور الناس وتغفل عنهم ، ولا يبدو من الخليفة إلا ابتسامة المعتذر ، وتلافى تقصيره .

أما الرعية المسلمة اليوم فهيهات لها أن تناقش حكامها الحساب ، أو تلقى على عواتقها المسئوليات .

كان الخليفة المسلم يجوب أنحاء المدينة بنفسه متطلعاً أحوال رعيته ، حتى إذا أدركه النوم توسد نعله واستظل بشجرة .

أما حكام المسلمين اليوم فقد أحضر بعضهم منازل كهربية متنقلة من أمريكا ، حتى لا يرى الرعية ولا تراه ، وحتى يظل بها إلى أن يقذف به فى ظلمات القبر ، إن قريباً وإن بعيداً .

كان الخليفة المسلم يدهن بيديه بعير الصدقة لعلاجه ، لأنه مسئول عن أموال المسلمين .

أما حكام المسلمين اليوم ، فأموال المسلمين رهن إشارة الحكام والأسر الحاكمة ، يعبث أفرادها بها كيفما شاءوا دون نقاش وحساب . !

هذه الشعوب المغلوبة . . !

إن الذى لا شك فيه أن هناك شعوباً مسلمة مغلوبة على أمرها ، ووصفها بأنها شعوب مغلوبة على أمرها قليل جداً بالنسبة لحالها . ولكن الجدير بالمناقشة حقاً هى هذه الغلبة التى لحقت الشعوب المسلمة فى مشارق الأرض ومغاربها .

فهل هى طبيعة متأصلة فيها ؟ أم هى رزية فرضتها عليها سيطرة حكوماتها وجبروتها ؟ أم إنها نتيجة حتمية لسوء تربية الشعوب وتنشئتها ؟ أما أنها طبيعة متأصلة منها فلا . لأن التاريخ الخالص من شوائب التعصب والحقد ، يشهد بأن الشعب المسلم فى الدولة الإسلامية الأولى كان أعظم شعوب العالم قاطبة ..

وأما أنها رزية فرضتها عليها سيطرة حكوماتها فنعم . . ولكن لا يكفى أن نجيب بنعم ، دون أن نوضح ماهية كلمة الجواب هذه ..

فليس معنى إجابتنا هى أن للشعوب المسلمة عذرها ، لأن على هذه الشعوب تقع المسئولية الأولى والأخيرة فى هذه الغلبة

المفروضة عليها . فلولا ضعف هذه الشعوب وتفككها وانحلالها لما استطاعت حكومة أيًا كانت ، أن تجعل منها شعوباً مغلوبة على أمرها .

ومن هنا يتبين لك أن سوء التربية هو العلة الأولى ، لأنه لولا سوء التربية لما كان هناك ضعف يلحق الشعوب ، ولولا ضعف الشعوب لما قويت حكوماتها على الاستخفاف بكيانها ووجودها .

* * *

ونحن حين نحاول العلاج نجد أنفسنا مضطرين إلى البدء بالتربية الإسلامية الصحيحة ، ومن الغباء أن نطيل طريق التربية حتى يبلغ ملايين الأميال ، وحتى يستغرق سلوكه آلاف السنين .

ومن الجهل أن نجعل وسائل هذه التربية تدريس كتب الفقه والتوحيد والتفسير والفلسفة والمنطق .

ومن الغباء والجهل معاً أن نعتمد على منابر الجمعة ، مع احتفاظنا بالأساليب الخطابية العتيقة ، والعقلية المنبرية البالية ،

أو نعتمد على الجماعات الإسلامية ، مع إصرارها على تزمتها ورجعيتها وجمودها ، أو نعتمد على المجلات الإسلامية ، مع عكوفها على تفاهتها . !

إن الأمة الإسلامية اليوم أشبه بسفينة وشيكة الغرق ، وسط أمواج متلاطمة تحيط بها من كل جانب ، متنافسة فى ابتلاعها . فمن العقل حين نفكر فى إنقاذ هذه السفينة ، أن نبتكر أسرع الوسائل لإنقاذها ، ومن الحق كل الحق أن نبدأ بإنشاء مدرسة للبحرية لتخريج فوج من البحارة ، وأن نبعث إلى أمريكا لاستحضار أحدث الوسائل فى إنقاذ السفن تحت رحمة الأمواج التى لا تفقه الرحمة .

إذن فنحن فى حاجة إلى طريق للتربية لا يبلغ إلا أميالاً معدودة ، ولا يستغرق سلوكه إلا بضعة أسابيع . . وإلى منهج مبسط يسهل هضمه على عقليات الشعوب المختلفة .

نريد أن يفهم الشعب المسلم أنه حر وسيظل حراً ، لأن الله خلقه حراً ، وأن أية حكومة تحاول أن تستعبده أو تنال من حريته ، إن هى إلا حكومة مجرمة ، تريد أن تسود على حساب عبودية الشعب . !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أنه عزيز وسيظل عزيزاً ، لأن الله أنعم عليه بالإسلام دين العزة ، وأن أية حكومة تحاول أن تستذله أو تنال من عزته ، إن هى إلا حكومة طاغية تريد العزة على حساب ذلة الشعب !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أن الله كما أراده حراً عزيزاً كريماً ، سائله عن حريته إذا خُدشت ، وعن عزته إذا مست ، وعن كرامته إذا ديست ، ولن يعفيه من عقاب الله جبروت حكومته وطغيانها !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم موقفه من حكومته ، وموقف حكومته منه ، فعليه أن يسمع ويطيع ، وينتج ويستقيم ، وعلى حكومته أن تسوى وتعدل ، وتحقق له الراحة والخير ، وترضى الله فى كل اتجاهاتها .

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أن وطنه جزء من عقيدته ، وهو حارس له ومسئول عن حريته واستقلاله وكرامته ، وعليه أن يبذل دمه وماله فى سبيل صون حريته واستقلاله وكرامته .

ونريد أن يفهم الشعب المسلم بعدئذ ، أن حرية رأيه مكفولة ، يوجه وينتقد ، ويكتب ويخطب ، حتى يسهم فى تحقيق هذه المعانى التى تنهض به وبأمته وبوطنه .

هذه بعض المعانى التى يجب أن تؤسس عليها التربية السليمة ، ولو لقنت للشعب المسلم من فوق المنابر ، وعلى صفحات الصحف ، لَخُلق الشعب المسلم خلقاً آخر ، وأصبح كتلة قوية تعمل لصالح دينها ووطنها .

وإذا ما أصبحت الشعوب المسلمة هكذا ، استطاعت أن تحرر بلادها ، وأن تؤلف الكتلة الإسلامية التى تحقق للمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها .

وبعـــد ...

فإن تمزيق الوحدة الإسلامية ، وتفرق كلمة الأمة المحمدية ، يدعوان الشعوب المسلمة الواهية إلى كثير من التفكير . . .

التفكير الجدى فى طريق للإنقاذ والخلاص ، ولن يصلح للإنقاذ والخلاص إلا طريق الحكم الصحيح القائم على هذه الأسس الثلاثة :

الاعتراف بالإسلام .

الاعتراف بالشعب .

الحكومة المستقيمة .

والاعتراف بالإسلام يحتم اعتماد الدستور والقانون والنظام الإسلامى ، كما يحتم إشراف الإسلام على كل شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وهذا الأساس الأول كفيل بأن يضمن الاستقرار للدولة الإسلامية لأنه بمثابة الحصن الذى يصون الحكم من العبث ، والدعائم التى تحفظه من التدهور والانهيار . . .

إن النظم الإسلامية — دستورية كانت أم قانونية — أصول ثابتة لا جمود فيها ، وضعها خالق البشر لمصلحة البشر ، فنالت التقديس الذى لا تصل إليه الأهواء ولا الأغراض .

والاعتراف بالشعب يحتم اعتباره مصدراً لتعيين الحاكم وعزله ، ومصدراً لكل سلطاته ، ومرجعا فى كل تصرفاته .

والاعتراف بالشعب يحتم تمهيد حياة الرجولة والكرامة له ، فيكون جديرا كل الجدارة بحراسة الحكم .

والاعتراف بالشعب يهيئه للفتوة والقوة ، فيحمى دولته من قُوى البغى ، ويصد عنها غوائل المحن والفتن .

واستقامة الحكومة يحتم ديمقراطية أفرادها حتى لا يتعالوا على الشعب ، ولا يفرضوا تقديسهم عليه فرضا .

واستقامة الحكومة يحتم عفة أفرادها ونزاهتهم ، حتى لا يلوثوا سمعة الحكم بصفحات سود من السرقة والنهب والاستغلال .

واستقامة الحكومة يحتم عليها توفير العدالة المطلقة والمساواة الشاملة بين أفراد الشعب جميعاً .

واستقامة الحكومة يحتم مسئوليتها الدقيقة عن كل شؤون الدولة كبيرها وصغيرها ، وعن كل ما يمسها من خير أو شر .

* * *

ويجب أن نفقه جيداً أن الحكم الاسلامى الصحيح لا يقر تمزيق الدول الإسلامية ، ويفرض التكتل المحوط بالعدة والقوة .

إن الدولة الإسلامية أمام كتلتين قويتين بلغتا الذروة من التسلح ، والكتلة الغربية الديمقراطية منهما قد سطت على معظم

هذه الدويلات الإسلامية وفرضت عليها سلطانها ، وهى لم تزل تئن تحت سطوة استعمارها .

والكتلة الشرقية الشيوعية ، تحاول اليوم أن تنتزع هذه الدويلات المسلمة المهينة من ضرتها الديمقراطية .

والتنافس لم يزل على أشده ، وقد يدفع هذا التنافس هاتين الكتلتين إلى إشعال حرب ثالثة تمطر الإنسانية المعذبة بوابل من الشرور .

إذن فالقوة لازمة للدول الإسلامية التى أصبحت كبش الفداء ، والقوة لا تأتى إلا عن طريق التكتل ، ولن يصلح التكتل الرمزى الذى لن يهب لها ذرة من الوقار والمهابة .

وليست الجامعة العربية عنا ببعيد .

هذه الجامعة التى هُزِمت أمام عصابة من اليهود المشردين فى فلسطين ، والتى عجزت عن أن تنصر قضية واحدة من قضايا الدول العربية التى ضاقت بها سلات المهملات . . !

إنما يصلح التكتل الحقيقى الذى يقوم على العقيدة الإسلامية

الصحيحة ، ويتجاوب مع هذا التكتل المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها .

لم يفد العرب من الجامعة العربية ذرة من الخير ، لأنها أشبه بندوة للزعماء العرب يقضون فيها أطيب أوقات المرح وكفى .

إن الجامعة العربية جامعة للساسة والزعماء ليس إلا ، ولا تعرف عنها الشعوب إلا ما يكتب عنها فى الصحف والمجلات وهذا هو سر فشلها . .

ولو قدر للمسلمين أن تكون لهم جامعة إسلامية ، لامتزجت فكرتها بعقائد الشعوب المسلمة قاطبة ، ولافتدوها بأثمن ما يملكون ، وبذلوا من أجل نصرتها أرواحهم ودماءهم .

* * *

إننا لا ندعو إلى نبذ القومية نبذاً يجر وراءه الاستخفاف بالوطن والتهاون فى أمره . . لأن للمسلم وطناً أصغر هو الدولة التى نشأ وترعرع بين ربوعها ، والإسلام يحتم عليه الذود عنه والعمل على رفعته . . ووطناً أكبر ، هو الدولة الإسلامية التى تجذبه إليها عقيدة راسخة فى أعماق نفسه ، والإسلام يحتم عليه الكفاح من أجل نصرته ، والعمل على رفع شأنه .

ولكننا ننبذ القومية التى تدعو المسلم إلى التعصب للدولة التى نشأ فيها ، متجاهلا أن له وطناً إسلامياً شاسعاً وأمة إسلامية كبرى ..

لأن هذا التعصب الأحمق يخلد تمزيق الدولة الإسلامية ، ويصيبها بالوهن ، ويُطمع الدول الكبرى فى ابتلاعها دويلة دويلة .

وبعد مرة أخرى :

فلا تقوم الكتلة الإسلامية إلا إذا مهد لها فى الدول المسلمة حكم إسلامى صحيح ، يهدف إلى خير الإسلام وأوطانه وشعوبه .

ولا تقوم للحكم الإسلامى قائمة ، إذا لم يكن للشعوب المسلمة كتلة تحفظ لهم كيانهم . .

ولا يثبت للشعوب المسلمة كيان إلا بحكم إسلامى صحيح ، يهب لها الاستقرار الداخلى ، وبكتلة إسلامية قوية تهب لها كلمة مسموعة ، وجانباً مهيباً . . والمسئولية أولا وآخراً ملقاة على عواتق الشعوب المسلمة ، التى تحاول أن تعيش بمعزل عن الحياة ..

الرسالة القادمة

أركان الدعوة الإســـلامية

شرحك الطلق وبيانك ترد على
النظام الرأسمالي وبهذا فإنك
قبلت أن يكون الإسلام
منتهاك، عد إلى كتب الشخصية
الإسلامية للنبهاني، ولا تحاول
التأليف، لأنه لا يحق لك
فأنت عاجز

١٩٨٠

DATE DUE

297.617:Sa18uA:c.1
السمان، محمد عبد الله
اسس الحكم في الاسلام
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01010590

AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

297.617
Sa 18uA
C.1